

## قسنطينة : "تسجيل العشرات من قضايا الزواج المختلط المطروحة لدى مجلس قضاء قسنطينة" (لقاء)

زواج مختلط / قضايا / قضاء

وأج قسنطينة زواج مختلط / قضايا / قضاء قسنطينة : "تسجيل العشرات من قضايا الزواج المختلط المطروحة لدى مجلس قضاء قسنطينة" (لقاء) (صورة) قسنطينة ، 9 مارس 2021 (وأج) - تم خلال شهر مارس الحالي تسجيل العشرات من قضايا الزواج المختلط بين مختلف الجنسيات لدى مجلس قضاء قسنطينة للفصل فيها قانونيا من حيث القبول أو الرفض حسب ما أعلنت عنه اليوم الثلاثاء القاضية في شؤون الأسرة بمحكمة قسنطينة ، الأستاذة نجاة سعدي. و لدى طرحها لمداخلتها خلال يوم دراسي حول "الزواج المختلط و آثاره بين الشريعة و القانون" تم تنظيمه بقاعة المحاضرات الكبرى عبد الحميد بن باديس بجامعة العلوم الإسلامية الأمير عبد القادر بقسنطينة ، وأوضحت الأستاذة سعدي "أن العديد من طلبات زواج الجزائريين من الأجانب المودعة لدى مجلس قضاء قسنطينة تم رفضها لعدم خضوعها لضوابط و شروط يجب الالتزام بها من أجل المحافظة على الأسرة و الأبناء و حتى قيم و مبادئ الوطن" مشيرة إلى أن "العشرات من قضايا هذا النوع من الزواج لا تزال مطروحة للفصل فيها". و استنادا لذات المسؤولة فإن الزواج المختلط في الجزائر يتطلب حصول الزوجين على رخصة يقدمها والي الولاية بعد تحقيق متنسق مع المصالح الأمنية مبينة أن الكثير من حالات هذا النوع من الزواج اتضح في الأخير أنها لم تكن من أجل بناء أسرة و إنما لأغراض أخرى كالحصول على الإقامة أو الجنسية أو من أجل تسهيل إجراءاتهم الإدارية ريث إتمام مشاريعهم أو حتى من أجل الجوسسة مما يشكل خطرا على الدولة و أمنها. و أضافت ذات المتدخلة أن اشتراط رخصة من أجل اتمام العقد القانوني لهذا الزواج يعد اجراء تنظيميا وضعه المشرع الجزائري بغاية التأكد من صحة القران و أنه لن ينجر عنه التخلي عن الزوج و ترك أطفال و نفقة و مشاكل أخرى مؤكدة أنه تم في الآونة الأخيرة تسجيل تراجع محسوس في عدد طلبات رخص الزواج المختلط نتيجة لتزايد الوعي و التطبيق الصارم لهذا الإجراء القانوني. من جهته أفاد الأستاذ بوعقال فيصل ، نائب عام مساعد لدى مجلس قضاء قسنطينة ، أن الزواج المختلط عرف تزايدا كثيرا لدى مختلف المجتمعات مع تطور وسائل الاتصال و التكنولوجيا مما أدى إلى إقامة روابط زوجية مع مختلف الجنسيات بغض النظر عن رابط الدين ، الإقليم و العرق. كما اعتبر ذات المتدخل أن هذا الزواج طرح عدة مشاكل تتعلق أساسا بإشكالية تطبيق القانون الجزائري أو قانون الدولة الأجنبية على الزوجين في حال النزاع و كذا العواقب التي يترتب عنها هذا الزواج في حال رفض الإدارة منح الرخصة لإتمام العقد القانوني ، على غرار صعوبة إلحاق نسب الأطفال للوالد و المتاعب الاجتماعية الناجمة عن ذلك و الآثار المالية مثل تعذر تطبيق القانون الذي ينص على ضرورة دفع النفقة للزوجة. بدوره أشار رئيس جامعة العلوم الإسلامية الأمير عبد القادر بقسنطينة ، الدكتور سعيد دراجي ، أن هذا اليوم الدراسي الذي تم تنظيمه بالتنسيق بين وزارتي العدل و التعليم العالي و البحث العلمي و الذي شارك فيه العديد من الأساتذة الجامعيين و القضاة المحلن يهدف لإبراز الإشكاليات التي أفرزها الزواج المختلط من حيث الواقع المعاش و اقتراح حلول قانونية و شرعية للإشكالات الناجمة عنه. (وأج)